المسئولية الاجتماعية للشركات

(إطار مفاهيمي)

أحمد السيد محمد الدقن*

مقدمة

تصاعد الحديث في الآونة الأخيرة عن المسئولية الاجتماعية للشركات بين مختلف الأوساط الأكاديمية والحكومية والإعلامية والتجارية ، وذلك في الملتقيات الإعلامية وفي البرامج التليفزيونية والإذاعية وعلى صفحات الجرائد والمجلات وفي المؤتمرات العلمية والشعبية وفي التصريحات الرسمية الأمر الذي يثير الانتباه إلى محاولة التعرف على هذا المفهوم وموقعه بين مدارس الإدارة والاقتصاد ، وأسباب تصاعد الحديث عن المفهوم وأبعاده واتجاهاته ونماذجه وتطوره ومعاييره ومؤشراته.

ويعتبر محللون أن إهدار الشركات للمسئولية الاجتماعية أحد الأسباب الرئيسية للأزمة المالية العالمية[1]. وعندما قام الباحث بإجراء مراجعة للمكتبة العربية والأجنبية توصل إلى وجود نقص في المكتبة العربية في الأبحاث العلمية التي تحاول التأصيل العلمي لهذا المفهوم والتي تضع نموذجا علميا ذا معايير ومؤشرات لتقويم أداء الشركة في ممارستها لمسئوليتها الاجتماعية ؛ الأمر الذي دفع الباحث إلى إعداد هذا البحث في محاولة للتأصيل العلمي للمسئولية الاجتماعية للشركات ، وفي محاولة لبناء نموذج علمي بمعايير ومؤشرات يمكن من خلالها تقويم أداء الشركات في مجال تحقيق المسئولية الاجتماعية بالاستناد إلى النماذج العلمية والدولية في التقويم ، وهو محاولة متواضعة للمساهمة في بناء نموذج علمي عربي بمعايير ومؤشرات علمية ودولية لتقويم أداء الشركات في مجال تحقيق المسئولية الاجتماعية.

د. أحمد السيد محمد الدقن- مدرس بقسم الإدارة العامة بكلية العلوم الإدارية أكاديمية السادات للعلوم الإدارية نائب مدير مركز الاستشارات والبحوث والتطوير بالأكاديمية. -

المشكلة البحثية

تكمن المشكلة البحثية في تصاعد الاهتمام بالحديث عن المسئولية الاجتماعية بين مختلف الأوساط الحكومية والتجارية والعلمية ، وتزايد محاولات تطبيقها من جانب الشركات التي تعمل على إحداث توازن بين المسئولية الاجتماعية مع المسئوليات الأخرى للشركة ، وخاصة مسئوليتها الاقتصادية أمام أصحاب الأسهم، كما تزايد اهتمام الحكومة بمحاولة نشر مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات ، وكذلك تزايد اهتمام الحكومة بمحاولة تقويم أداء الشركات في تطبيق المسئولية الاجتماعية ، وأيضا تزايد اهتمام الشركات ذاتها بمحاولة تقويم أدائها في ممارستها لتلك المسئولية ؛ الأمر الذي يتطلب تقديم دراسات تهدف إلى محاولة التأصيل العلمي لهذا المفهوم ومحاولة تقديم نموذج علمي يمكن للجميع من خلاله تقويم أداء وأثر تطبيق الشركات للمسئولية الاجتماعية ، وذلك بالاستناد إلى معايير ومؤشرات علمية موضوعية.

أهمية البحث وأهدافه

تكمن الأهمية العلمية لهذا البحث في محاولة التأصيل العلمي لمفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات من حيث تعريف هذا المفهوم ومصادره وموقعه بين المدارس الفكرية واتجاهاته ونماذجه وارتباطه بمفاهيم أخرى .بينما تكمن الأهمية العملية للبحث في محاولة تقديم نموذج علمي عملي عربي قابل للتطبيق يحمل معايير ومؤشرات علمية ودولية تمكن الشركات من تطبيق المسئولية الاجتماعية وإجراء تقويم علمي سليم لأداء الشركات في تطبيق المسئولية الاجتماعية والآثار المترتبة على ذلك .

وتتركز أهداف البحث فيما يلي:

١- محاولة الإسهام فى الكشف عن تطور المفهوم العلمي للمسئولية الاجتماعية للشركات بكافة أبعاده.

٢- محاولة المساهمة فى الوصول إلى الأسس المنطقية الفلسفية والعلمية لمفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات .

٣- محاولة المساهمة فى الكشف عن عناصر ومحددات المفهوم العلمي الشامل للمسئولية الاجتماعية للشركات .

٤- محاولة الإسهام في بناء نموذج علمي عربي يحمل معايير ومؤشرات علمية ودولية لتقويم أداء الشركات في ممارسة عملية المسئولية الاجتماعية.

الدراسات السابقة

لاحظ الباحث قلة الدراسات السابقة ، كما لاحظ أن هذه الدراسات دارت حول محورين رئيسيين : أولهما- التأصيل المفاهيمي للمسئولية الاجتماعية للشركات ، وثانيهما- تقويم الأداء الفعلي للشركات في ممارستها المسئولية الاجتماعية.

بالنسبة للمحور الأول وهو التأصيل المفاهيمي للمسئولية الاجتماعية للشركات ، فلقد لاحظ الباحث أن الدراسات العربية قليلة جدا ، حيث كانت دراسة "د. سمير عبد الغني محمود" حول المسئولية الاجتماعية لرجال الأعمال عام ٢٠٠٨ ، والتي تناولت تطور مفهوم تمثيل المصالح [٢]

بينما هناك دراسة بعنوان" Is It Time to Rewrite the Social Contract"(ألم يحن الوقت لإعادة كتابة العقد الاجتماعي) لـ Allen L.White الذي عمل على التأصيل العلمي لمفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات من خلال الحديث عن نمط عقد اجتماعي جديد وعن المبادئ المحورية لهذا العقد ، وهي المبادئ التي سيتم الحديث عنها لاحقا في هذا البحث ، عند الحديث عن مفهوم العقد الاجتماعي [٣] .

كما كانت هناك دراسة لمنظمة "المسئولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال" (المنظمة الدولية غير الحكومية التي تأسست عام ١٩٩٢ ؛ بهدف تعزيز مفهوم المسئولية الاجتماعية لدى شركات الأعمال من خلال الحلقات النقاشية والندوات والأبحاث) ، هي دراسة بعنوان :

Environmental, Social and Governance :Moving to Mainstream Investing

أي التحرك نحو استثمار الاتجاه السائد للأبعاد الاجتماعية والبيئية والحوكمة ،وهي دراسة تحاول التأصيل للأبعاد الخاصة بمفهوم المسئولية الاجتماعية [٤].

أما المحور الثاني للدراسات السابقة حول تقويم أداء شركات الأعمال في مجال المسئولية الاجتماعية ، فكانت هناك عدة دراسات منها دراسة قيمة حول تقويم أداء شركات أمريكية في تطبيق المسئولية الاجتماعية في الشركات الأمريكية داخل كتاب Organizational Theory: A Strategic Aproach(نظرية التنظيم : مدخل استراتيجي) عام ١٩٩٩ وتوصلت هذه الدراسة إلى ارتفاع أداء الشركات الأمريكية التي تم اختيارها وتحليل أدائها في مجال المسئولية الاجتماعية ، وتوصلت الدراسة إلى تميز هذا الأداء في رسالة كل شركة وبيان مهامها وفي النتائج التي حققتها في مجتمعاتها المحلية[٥].

كما كانت هناك دراسة ميدانية استطلاعية لـ د. هبة نصار حول المسئولية الاجتماعية لرجال الأعمال في مصر ، وتوصلت هذه الدراسة إلى ترابط المسئولية الاجتماعية مع المسئولية الاقتصادية للقطاع الخاص بشكل عام ، كما توصلت إلى عدة نتائج أبرزها أن هناك مجهودات من جانب القطاع الخاص في مصر تشمل أبعادا متعددة في التنمية الاجتماعية ، إلا أنه ما زال هناك الكثير الواجب القيام به تجاه المستهلك وأصحاب الأسهم والعاملين والإنتاج البيئي النظيف(٦).

كما صدر تقرير علمي عن وزارة الاستثمار بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام ٢٠٠٧ بعنوان "حلول قطاع الأعمال للتنمية البشرية " ، وقدم هذا التقرير دراسة علمية حول تقويم أداء شركات الأعمال في مجال المسئولية الاجتماعية في مصر، وتوصلت هذه الدراسة أيضا إلى وجود مساهمات لشركات الأعمال في مجال المسئولية الاجتماعية ، إلا أنها لم تصل إلى الأداء المنشود وإلى مستويات الأداء للشركات الدولية وأوضاع الدول المتقدمة ، وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن شركات الأعمال في مصر بحاجة إلى تعبئة كفاءتها ومواردها الرئيسية في هذا المجال ، كما أنها بحاجة إلى وجود التزام داخلي وإلى تدعيم شراكاتها مع الحكومة ومنظمات المجتمع المدني(٧).

كما كانت هناك دراسات قيمة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لأكاديمية السادات للعلوم الإدارية عام ٢٠٠٩ حول كيفية قياس تطبيق الشركات للمسئولية الاجتماعية منها دراسة للدكتور فؤاد محمد عيسى بعنوان "المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر– دراس حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسئولية الاجتماعية للشركات " ، ودراسة دكتور محمد أحمد الشيمي حول التأصيل العلمي والتعميق العملي للمسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص ، ودراسة دكتور أشرف جمال الدين عبد الرحمن ودكتورة نهلة أحمد قنديل بعنوان " تبني فلسفة المسئولية الاجتماعية داخل الشركات وأثرها على ولاء العملاء للعلامات التجارية- دراسة ميدانية على شركات المحمول في ج.م.ع " (٨).

ومع هذه الدراسات السابقة القيمة ، فإن هذا البحث يحاول أن يقدم جديدا، على النحو التالي:

١- محاولة رصد وتحليل لنشأة وتطور مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات .

٢- محاولة تقديم المحددات العلمية الشاملة للمفهوم العلمي للمسئولية الاجتماعية للشركات .

٣- محاولة طرح نموذج عربي بمعايير دولية ومؤشرات علمية لتقويم أداء وآثار نشاط الشركات في مجال المسئولية الاجتماعية.

التساؤلات البحثية

توجد ثلاثة تساؤلات بحثية رئيسية وهي :

الأول : كيف نشأ وتطور المفهوم العلمي للمسئولية الاجتماعية للشركات؟

الثاني : ما هو المفهوم العلمي الشامل للمسئولية الاجتماعية للشركات؟

الثالث : كيف يمكن إجراء تقويم علمي لأداء وأثر ممارسة الشركات لمسئوليتها الاجتماعية ؟

ويتفرع عن هذه التساؤلات البحثية الرئيسية عدة تساؤلات بحثية فرعية ، تمثل الإجابة عليها محاولة للوصول إلى إجابة عن التساؤلات الرئيسية . وهذه التساؤلات البحثية الفرعية،هي :

١- كيف نشأت و تطورت فكرة المسئولية الاجتماعية للشركات ؟

٢- كيف نشأت وتطورت ممارسة المسئولية الاجتماعية للشركات ؟

٣- ما هي الأسس المنطقية لمفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات ، وكيف تطورت؟

٤- ما هي المفاهيم العلمية المرتبطة بمفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات ؟

٥- ما هي العناصر المشتركة بين التعريفات المتعددة لمفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات ؟

٦- ما هي محددات المفهوم العلمي الشامل للمسئولية الاجتماعية للشركات ؟

٧- ما هي محددات تطبيق عملية المسئولية الاجتماعية للشركات ؟

٨- ما هي المعايير والمؤشرات العلمية لتقويم أداء الشركات في ممارستها للمسئولية الاجتماعية؟

منهجية البحث

تحاول هذه الورقة البحثية حل المشكلة البحثية المطروحة من خلال الإجابة على التساؤلات البحثية النابعة من المشكلة البحثية ، وذلك بالاعتماد على المنهج والنموذج التاليين :

١- المنهج التطوري ، وهو يقوم على تتبع ظاهرة ما منذ نشأتها وأسلوب نموها أو كيفية تطورها من فترة إلى أخرى بهدف التعرف على طبيعة وحجم الظاهرة عند نشأتها وربط اتجاهها ومعدل تغيرها بفترات زمنية وبخصائص البيئة التي نشأت وتطورت فيها الظاهرة . ويستخدم البحث هذا المنهج في محاولة الكشف عن نشأة وتطور مفهوم المسئولية الاجتماعية عبر المراحل الزمنية ، وذلك في محاولة للوصول إلى تحديد وتعريف دقيق لهذا المفهوم وعناصره وما ارتبط به من مفاهيم.

٢- نموذج تقويم الأثر ، وهو نموذج علمي يستخدمه البنك الدولي ويقوم على التسلسل المنطقي للمعايير الرئيسية للنموذج بين المدخلات والأنشطة والمخرجات والنتائج والآثار[٩]، ويتم استخدام هذا النموذج لمحاولة استخراج مؤشرات خاصة بعملية المسئولية الاجتماعية ، وذلك لمحاولة طرح نموذج استرشادي لتقويم أداء الشركة في ممارستها لعملية المسئولية الاجتماعية.

مصادر البحث

اعتمد البحث بشكل رئيسي على المصادر الثانوية بشكل كبير من خلال الرجوع إلى مجموعة قيمة متعددة من الكتابات العلمية الإنجليزية والعربية من كتب وموسوعات علمية وأبحاث وتقارير علمية ومقالات تحليلية، وتميزت هذه المراجع بحداثتها الشديدة؛حيث إن معظمها صادر بعد عام ٢٠٠٠ ، بل إن العديد منها صادر عن أعوام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ .

تقسيم البحث

ينقسم البحث إلى قسمين رئيسيين ؛ بحيث يمثل هذان القسمان محاولة لتقديم إجابات علمية على التساؤلات البحثية المثارة ؛ بما يعد محاولة لحل المشكلة البحثية، وذلك باستخدام المنهجية المختارة للتطبيق في هذا البحث ، وهذان القسمان هما:

أولا : نشأة وتطور المفهوم العلمي للمسئولية الاجتماعية للشركات .

ثانيا: نموذج مقترح لتقويم أداء وأثر ممارسة الشركات لمسئوليتها الاجتماعية بنموذج لتقويم الأثر .

أولا : نشأة وتطور المفهوم العلمي للمسئولية الاجتماعية للشركات

يحاول البحث في هذا القسم تحديد مفهوم علمي للمسئولية الاجتماعية للشركات من خلال رصد تطور مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات وأسسه المنطقية وموقعه بين المدارس العلمية المختلفة للإدارة والاقتصاد ، وارتباطه بمفاهيم علمية أخرى ، وذلك بغية الوصول إلى تعريف علمي للمفهوم وعناصره ، ومن ثم ينقسم هذا الجزء إلى النقاط التالية :

١- نشأة وتطور فكرة وممارسة المسئولية الاجتماعية للشركات

يمكن القول بأن نشأة وتطور فكرة وممارسة المسئولية الاجتماعية للشركات قد مرت بخمس مراحل رئيسية .

ارتبطت المرحلة الأولى بنشأة الفكرة ؛ حيث تعود جذور المفهوم –على نحو كبير- إلى القرن السابع عشر،وذلك عندما قامت حركة التنوير – حركة فلسفية كانت تنادي بالمساواة والعدل في ذلك القرن- بمطالبة منظمات الأعمال بضرورة تحقيق التوازن

بين جميع النواحي الاقتصادية والقانونية والاجتماعية[١٠]. وطرح كبار فلاسفة القرنين السابع عشر والثامن عشر "توماس هوبز" و "جان جاك روسو" و "جون لوك" نظرية العقد الاجتماعي التي تتحدث عن أن هناك عقدا اجتماعيا (عرفيا غير مكتوب) بين الدولة والمواطنين من ناحية وبين المواطنين بعضهم البعض من جهة أخرى ، وطرح هولاء المفكرون فكرة الحقوق والمسئوليات بين الدولة والمواطنين من جهة وبين المواطنين بعضهم البعض من جهة أخرى[١١]. لكن هذا الأمر لم يتعد كونه دعوات ملزمة من الناحية الأدبية فقط، كما يلاحظ أنه برغم ظهور هذا المفهوم، إلا أن المدارس الليبرالية الكلاسيكية كانت هي السائدة .

غير أنه في أواخر القرن التاسع عشر ظهرت المرحلة الثانية ، وذلك عندما بدأت تتأسس مدرسة الليبرالية الاجتماعية ، التي أخذت تدعو إلى أخذ الجوانب الاجتماعية في اعتبار الليبرالية[١٢].وبدأ يظهر الإلزام القانوني في الفترة ١٨٨٧-١٩١٤ ، وذلك عندما أصدرت الحكومة الأمريكية الفيدرالية ستة قوانين تلزم الشركات في الولايات المتحدة بتحمل مسئولياتها الاجتماعية ؛ حيث حظرت هذه القوانين ممارسة الاحتكار، كما قامت بتنظيم أنشطة الشركات ، كما فرضت تفتيشا وإشرافا على الأدوية والأغذية واللحوم ، كما أنشأت هذه القوانين كيانات حكومية تقوم بالتحقيق فى الممارسات التجارية غير القانونية[١٣].

ولكن دخلت فكرة المسئولية الاجتماعية للشركات في المرحلة الثالثة ، وذلك عندما أدى وقوع الكساد الكبير في عام ١٩٢٩ إلي انهيار مالي عالمي وانهارت إمبراطوريات المال، وظهر تخوف من انهيار النظام الرأسمالي برمته ، وهنا كانت نقطة التحول في الفكر الاقتصادي الحر والنظام الرأسمالي العالمي. وظهرت عبقرية النظام الرأسمالي في قدرته علي التطور والاستجابة السريعة للمتغيرات العالمية وتطور الفكر الاقتصادي الرأسمالي ليواجه هذه المتغيرات. وانتهت أزمة الكساد الكبير ، وكانت إحدي النتائج سيادة فكرة فصل الملكية عن الإدارة كأحد صمامات الأمان ضد انهيار الشركات الكبرى، وهنا ظهر وتبلور ما يطلق عليه الآن (المسئولية الاجتماعية للإدارة) وليس لرأس المال، فالإدارة هي المسئولة أمام كل أصحاب المصلحة والارتباط وهم علي وجه التحديد والحصر أصحاب رأس المال - العمال - العملاء - الموردون - الحكومة - مؤسسات التمويل - الإعلام - المجتمع المباشر - المجتمع ككل. وقد نتوقع حدوث تعارض مصالح بين هذه الأطراف المتعددة. وتقع الإدارة في منتصف هذا التعارض المحتمل وعليها يقع عبء تحقيق توازن دقيق بين هذه المصالح المتعارضة ؛ بما يحقق أقصي منفعة ممكنة لجميع الأطراف. ومن هنا ظهر مفهوم المسئولية الاجتماعية للإدارة كتطور طبيعي للفكر

الرأسمالي ، بحيث تسعى الشركة إلى مراعاة مصالح جميع الأطراف ذات الصلة بتوازن دقيق لا يجور فيه طرف علي الطرف الآخر مهما كانت قوته. وكانت هذه النقلة النوعية في الفكر المؤسسي أحد أهم أسباب قوة الفكر الحر في مواجهة الفكر الاشتراكي. ومع مرور الوقت، أصبحت قوة الفكر الحر أساسها الابتكار وسرعة الاستجابة للمتغيرات والإحساس بالمجتمع والسعي الدائم والمستمر للحفاظ علي هذا التوازن الدقيق بين جميع الأطراف(١٤). ولقد نشأت مدرسة الليبرالية المنظمة على أيدي الاقتصاديين الألمان في الفترة ما بين ثلاثينيات وخمسينيات القرن العشرين بهدف إقامة اقتصاد سوق اجتماعي على النموذج الألماني(١٥)

غير أن فكرة المسئولية الاجتماعية للشركات دخلت في المرحلة الرابعة التي شهدت تراجعا شديدا في الفكرة وهو الأمر الذي ارتبط بتزايد دور الإدارة الحكومية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية لثلاثة أسباب: يتعلق أولها بظهور حركات تأميمات كبرى في الدول الرأسمالية مثل بريطانيا ، وتمثل ثانيها في تزايد عدد الدول الاشتراكية التي تكاد تختفي فيها الشركات الخاصة، بينما ارتبط ثالثها بحصول دول العالم الثالث على استقلالها وبدأت تشرع في إحداث عمليات تنمية شاملة على يد الإدارة الحكومية ؛الأمر الذي شهد توهجا في مدرسة الإدارة العامة الكلاسيكية؛ حيث نشأت نماذج واتجاهات إدارة التنمية وتحليل السياسات العامة ، وفي المقابل شهد مفهوم المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص تراجعا ارتبط بالطبع بتراجع دور القطاع الخاص نفسه .

ولكن نهاية سبعينيات القرن العشرين شهدت بداية المرحلة الخامسة لفكرة المسئولية الاجتماعية للشركات ، وذلك عندما وصلت " مارجريت تاتشر " إلى منصب رئاسة الوزارة البريطانية ، ظهر البرنامج الانجليزي للخصخصة ، وتم البدء في بيع أصول الصناعات التي تم تأميمها بعد الحرب العالمية الثانية لقطاع الأعمال ، ثم عمم البرنامج للوصول إلى رفع الكفاءة والتخلص من عجز الموازنة العامة وزيادة معدلات إنجاز الخدمات التي يقدمها القطاع العام ورفع كفاءة الإشراف الحكومي ، كما ظهر اتجاه مماثل في الولايات المتحدة في نفس الوقت تقريبا ؛ حيث سمى الرئيس الأمريكي حكومته " ساحة مناهضة الحكومة" ، وأخذ يعمل على تقليل دور الحكومة المركزية وزيادة دور القطاع الخاص (١٦). واستجاب علم الإدارة العامة لهذه التحولات بإفرازه لمدرسة "الإدارة العامة الجديدة" في أواخر ثمانينيات وأوائل تسعينيات القرن العشرين ؛ حيث ظهر **اتجاه ال** Governance المعروفة الآن بالحوكمة، وهو اتجاه يعبر عن الحد من التدخل الحكومي وضبط النفقات العامة

والاتجاه نحو الخصخصة كمؤشرات للتعبير عن دولة الحد الأدنى التي لا تتدخل إلا عند الضرورة [١٧]. كما ظهر اتجاه إعادة اختراع الحكومة للتخفيف من أعبائها وزيادة دور القطاع الخاص ورفع كفاءة إيصال الخدمات العامة وتمكين المواطن ومشاركة رجال الأعمال في رسم السياسات العامة[١٨]. ولقد شهد تنامي دور القطاع الخاص عودة مرة أخرى للحديث عن المسئولية الاجتماعية لهذا القطاع . وظهرت مفاهيم علمية جديدة استند إليها المفهوم الحديث للمسئولية الاجتماعية لشركات الأعمال ، وذلك مثل العقد الاجتماعي الجديد وحوكمة الشركات.

٢- تطور الأسس المنطقية الفلسفية والعلمية لمفهوم المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص

يقوم البحث في هذه النقطة بمحاولة تحديد وتحليل الأسس المنطقية الفلسفية والعلمية لمفهوم المسئولية الاجتماعية لشركات الأعمال ، مراعيا تطور هذه الأسس تاريخيا ؛ حيث يبدأ البحث من الأسس القديمة إلى الأسس الأحدث فالأحدث ، وذلك على النحو التالي:

أ- الحرية الإيجابية Positive liberty (أساس قديم)

قدم النموذج النظري للنظام الرأسمالي أو اقتصاد السوق الحر – بشكل عام- حلا للمشكلات الاقتصادية على أساس افتراض حرية الملكية الفكرية وحرية التصرف الاقتصادي في شتى مجالات الإنتاج والاستهلاك والادخار[١٩]. ولكن اختلفت المدارس الفكرية في رؤيتها للحرية ؛ حيث أيدت بعض المدارس فكرة الحرية الإيجابية Positive liberty، بينما دعت مدارس أخرى إلى فكرة الحرية السلبية Negative liberty . فلقد استندت مدرسة الليبرالية المحافظة في رؤيتها على فكرة الحرية السلبية ، بينما استندت مدرسة الليبرالية الاجتماعية على فكرة الحرية الايجابية. الأمر الذي يدعو البحث إلى محاولة تحديد أكبر لهذين النوعين من الحرية وتحليلهما للوصول إلى مدى سلامة هذين المنطقين.

ويعد أول من عبر وحلل مفهوم الحرية الإيجابية بشكل منفصل جون سيتورات ميل ، بينما يعد Isaiah Berlin أبرز من تحدثوا عن مفهوم الحرية الإيجابية[٢٠]. ويشير هذا المفهوم إلى الفرصة والقدرة على الوصول إلى تحقيق طاقة الفرد وهو مفهوم يقف على النقيض من مفهوم الحرية السلبية الذي يشير إلى التحرر من الإرغام. وغالبا ما توصف الحرية الإيجابية بأنها الحرية لتحقيق غايات معينة ، بينما توصف الحرية السلبية بأنها ترتبط بمسألة التحرر من الإرغام الخارجي . وغالبا ما يؤكد على فكرة الحرية الإيجابية هؤلاء الذين ينتمون إلى جناح اليسار على الساحة السياسية ، بينما الحرية السلبية هي الأهم لهؤلاء الذين يميلون إلى الليبرالية . كما

يوجد من بين هؤلاء الذين ينتمون إلى جناح اليمين بعض المحافظين الذين يؤيدون أيضا بعض أشكال الحرية الإيجابية[٢١].

كان Isaiah Berlin قد وضع في محاضرته عن "مفهومين للحرية" تمييزا بين الحرية السلبية والحرية الإيجابية ؛ حيث ذكر أن هذا التمييز يكمن بقوة في التقاليد السياسية ؛ إذ أن فكرة الحرية السلبية ترتبط بقوة بالمفكرين السياسيين البريطانيين، بينما ترتبط الحرية الإيجابية بالمفكرين الأوربيين ذوي الاتجاهات القارية مثل هيجل ورسو وماركس. وتشير الحرية السلبية إلى حرية الفرد في عدم الخضوع لسلطة الآخرين. وبهذا المعنى السلبي ، يعتبر المرء حرا بحيث لا يتدخل أحد في أفعاله[٢٢]. ويرى المدافعون عن الحرية الإيجابية أنها تعد الضمان لحقوق متساوية بشأن أمور معينة مثل التعليم والتوظيف كما تعد بمثابة خط دفاع ضد التمييز[٢٣].

ولقد ظهرت الليبرالية الاجتماعية في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي كفرع من الليبرالية. ولكنها ترى وجود دور للدولة في توفير حرية إيجابية positive liberty للأفراد . فهي تقبل ببعض القيود في الشئون الاقتصادية مثل قوانين مكافحة الاحتكارات الاقتصادية ووجود هيئات تنظيمية مع قوانين للحد الأدنى من الأجور لتأمين فرص اقتصادية للجميع . وهي تدعو إلى حكومات شرعية تقوم بتوفير المستوى الأساسي من المعيشة الطيبة أو أجر العمل مع الصحة والتعليم . وتكون الحكومة مدعومة في ذلك بالضرائب التي تفرضها ، كما تعمل على الوصول إلى أفضل استخدام للمواهب البشرية وعلى منع حدوث ثورات أي تعمل لتحقيق المصلحة العامة. وترفض الليبرالية الاجتماعية النماذج المتشددة من الرأسمالية و العناصر الثورية من المدرسة الاشتراكية. وتؤكد الليبرالية الاجتماعية على مفهوم الحرية الإيجابية للفقراء والمحرومين من خلال وسائل تنظيمية تقوم بها الحكومات. ويؤمن الليبراليون الاجتماعيون بالحرية الفردية كهدف رئيسي مثل الليبرالية الكلاسيكية، ولكنهم يختلفون عن الليبرالية الكلاسيكية في أنهم يؤمنون بأن نقص الفرص الاقتصادية والتعليم والرعاية الصحية يمكن أن يشكل تهديدات لمفهوم الحرية. وتؤيد المدرسة الليبرالية الاجتماعية الاقتصاد المختلط الذي يقوم بالأساس على القطاع الخاص مع قيام الدولة بتوفير أو ضمان وجود سلع عامة[٢٤].

وتعد Ordoliberalism (الليبرالية المنظمة) نوعا من الليبرالية الجديدة يطلق عليها الليبرالية الجديدة الألمانية التي تؤكد على ضرورة أن تقوم الدولة بإيجاد بيئة قانونية ملائمة للاقتصاد وأن تحافظ على مستوى صحي من المنافسة من خلال تدابير تلتزم بمبادئ السوق. فترى الليبرالية المنظمة أنه إذا لم تقم الحكومة باتخاذ تدابير نشطة

لتعزيز المنافسة فإن الشركات ستحتكر السوق وتقضي على المزايا التي يقدمها اقتصاد السوق ؛ بل إنها يمكن أن تقوض عمل الحكومة لأن القوة الاقتصادية الكبرى يمكن أن تتحول إلى قوة سياسية(٢٥).

ولقد نشأت الليبرالية المنظمة على أيدي الاقتصاديين الألمان في الفترة ما بين ثلاثينيات وخمسينيات القرن العشرين بهدف اقامة اقتصاد سوق اجتماعي على النموذج الألماني. ويعتبر الاقتصادي الألماني Wilhelm Ropke أحد مؤسسي هذه المدرسة. أى أن "الليبرالية المنظمة" هي تعبير عن مذهب محافظ ليبرالي liberal Conservatism في مواجهة الرأسمالية الكلاسيكية (٢٦).

وهكذا يمكن القول بأن مفهوم المسئولية الاجتماعية يجد جذوره في مدرستين ليبراليتين وهما : مدرسة الليبرالية الاجتماعية ، ومدرسة الليبرالية المنظمة اللتان تقومان بدورهما على مفهوم الحرية الإيجابية المسئولة ، والتي تجعل الحكومة تفرض على القطاع الخاص تطبيق مفهوم المسئولية الاجتماعية من خلال القوانين والنظم .

ب- الأساس الأخلاقي (قديم- جديد) Business Ethics

استند المفهوم التقليدي للمسئولية الاجتماعية للشركات على نظرية الأخلاق؛ حيث يمكن القول إن هذا المفهوم التقليدي استند بشكل كبير على كتابات الفيلسوف "ايمانول كانت" في القرن الثامن عشر وبينما كانت أحكام الأخلاق النفعية مرتبطة بنتائج الأفعال، فإن "كانت" كان يعتقد بأنه في وسعنا معرفة ما هو أخلاقي قبل معرفة النتائج. وقد تكون هذه القواعد أو المبادئ قوانين رسمية أو مذهبا أو معتقدات أو قيما. فمثلا تحظر القوانين الرسمية قتل الأفراد . كما أن الديانات تحظر هذا العمل أيضا. وسيسعى أصحاب هذه القواعد والقيم إلى تطبيقها باستمرار. وتعد الأفعال التي تنتهك القوانين والقواعد أعمالا غير أخلاقية. كما أن استثناء فرد من القاعدة عمل غير أخلاقي. وتعد عملية التقييم الأخلاقي شيئا ما أطلق عليه "كانت" منطقا يتسم بالعفة. وتعد التقييمات الأخلاقية أمورا مستقلة عما يفكر فيه الأفراد أو الجماعات. ونحن نقر بصحة القانون الأخلاقي حتى بدون الموافقة عليه. وتتميز المبادئ الأخلاقية بأنها مطلقة وعالمية وثابتة. وتؤكد هذه القوالب المعرفية على العالمية والتطبيق الثابت للقوانين.وهذا التأكيد قائم على أساس معرفة مسبقة بالقوانين. وتظهر المشاكل عندما تكون القوانين غامضة أو عندما تكون القوانين متعارضة مع بعضها البعض. فعلى سبيل المثال،فإنه قد يكون لدينا قواعد قابلة للتطبيق عالميا ،فلا يمكن للدولة والشركات الخاصة أن تلقى نفايات سامة في بالوعات المدينة. وبدون معرفة عواقب هذا العمل ، فإن مدير الشركة يعلم أن إلقاء

هذه النفايات عمل غير أخلاقي. وبذلك فإن معرفة هذه القواعد أو القوانين ،وليست المعرفة بالعواقب المحتمل حدوثها، هي التي توجه عمل المدير(٢٧).

بيد أن المفهوم الحديث للمسئولية الاجتماعية لشركات الأعمال استند على أساس أخلاقي جديد ؛ حيث تستخدم المنظمات بشكل متزايد قوانين أخلاقية لتحدي السلوك المقبول والمرغوب فيه من الموظفين والمنظمات، وظهر مفهوم الأخلاق التنظيمية التي تشكل الثقافة التنظيمية للشركة والسلوك التنظيمي للشركة.

وأخذ المفهوم الحديث لأخلاقيات الأعمال يتحدث عن أخلاقيات الإنتاج وأخلاقيات التسويق والبيع وأخلاقيات المعرفة وأخلاقيات المساءلة وأخلاقيات إدارة الموارد البشرية وأخلاقيات الملكية الفكرية(٢٨).

جـ- أساس منطقي إداري- اقتصادي (جديد) وهو يتعلق بحوكمة الشركات Governance

وهو نظام للإدارة الرشيدة ينبغي أن تتبعه شركات الأعمال من أجل الوصول إلى تحقيق الكفاءة والفعالية التنظيمية للشركة ، ويقوم هذا النظام على المبادئ التالية(٢٩):

- حقوق ومعاملة متساوية لأصحاب المصلحة من أصحاب الأسهم والموردين والعملاء والموظفين بالشركة والمجتمع والحكومة. فيجب عدم التمييز بين فئة من أصحاب المصلحة عن فئة أخرى ، كما يجب عدم التمييز داخل الفئة الواحدة ، مثل التمييز بين موظفي الشركة في نظم تعيينهم وترقيهم وحوافزهم.
- الالتزام القانوني بمراعاة مصالح أصحاب المصلحة المختلفين .
-دور ومسئوليات مجلس الإدارة في مراجعة أداء إدارة الشركة وتعديله .
- الالتزام بالسلوك الأخلاقي للشركة في ممارستها لأنشطتها.
-الإفصاح والشفافية.

ويرتبط بهذه المبادئ وسائل للرقابة والضبط داخليا وخارجيا ؛ من تعزيز المساءلة والشفافية ، كما يرتبط بهذه المبادئ مفهوم التوازن في تحقيق مصالح أصحاب المصلحة المتعددين ، وذلك عند ممارسة الشركة لأنشطتها . ويرتبط مفهوم حوكمة الشركة بالتخطيط الاستراتيجي للشركة لتحقيق أهداف الشركة ومراعاة مصالح

أصحاب المصلحة المتعددين[٣٠]. كما ترتبط الحوكمة بمفاهيم جديدة مثل استدامة الشركة التي تتلازم مع الاستدامة البيئية والمجتمعية[٣١].

ولقد تجسد مفهوم حوكمة الشركات علميا في الإدارة العلمية بأن أصبح مدخل أصحاب المصلحة أحد المداخل العلمية الرئيسية لقياس الفعالية التنظيمية ، وذلك على النحو التالي:[٣٢]

"معايير فاعلية المنظمة كما يرها أصحاب المصلحة "

الأطراف	معيار الفاعلية التنظيمية
١- العاملون	- الرضا عن الأجر والإشراف عن العمل
٢- الملاك	- العائد المالي على الإستثمار
٣- العملاء	- جودة السلع أو الخدمات
٤- الموردون	- صفقات ومعاملات وإجراءات مريحة وسريعة
٥- الدائنون	- الأهلية الإئتمانية للمنظمة
٦- الحكومة	- توافق أهداف وعمليات المنظمة مع القوانين و الضوابط الموضوعة
٧- المجتمع	- وفاء المنظمة بمسئوليتها الأجتماعية

د-أساس اجتماعي (العقد الاجتماعي الجديد)

تحدث البعض عن أن المفهوم الحديث للمسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص يستند إلى مفهوم العقد الاجتماعي الجديد،وهو مفهوم يوجه الشركة إلى مبادئ رئيسية،وهي:

-صياغة بيان مهام للشركة يحظى بقبول عام .

- محورية مفهوم الثروة طويلة الأجل والعمل على تحقيقها في أنشطة الشركة ، ومن ثم ينبغي أن يكون لدى قيادات الشركة إقرار بأن تحقيق الرفاهية للشركة والاستمرارية يرتبط بشكل وثيق بتحقيق رفاهية المجتمع.

- بناء هياكل مؤسسية جديدة للشركات وإقامة شراكة مع الحكومة والمجتمع المدني لعلاج المشكلات الحادة في المجتمع من أوبئة وفقر ، والتحول عن النمط التقليدي للعمل الخيري إلى التزام مؤسسي بالتنمية الاجتماعية .

- تنشيط دور الحكومة ، فالمؤسسات لا يمكن أن تزدهر عندما تفشل الحكومات ولا يمكن أن تزدهر بدون بناء الثقة مع الحكومات [٣٣].

يرتبط هذا الأساس بالحديث عن مفاهيم حديثة مثل مفهوم مواطنة الشركة ؛ حيث تعمل الشركة على المبادرة بتعزيز المصلحة العامة من خلال تشجيع المجتمع الذي تعمل فيه على النمو والتنمية، وتقوم الشركة طواعية بالامتناع عن أية أنشطة من شأنها أن تضر بالمجتمع ؛ بل إنها تعمل على إدخال المصلحة العامة كعامل أساسي في عملية اتخاذ قرارات الشركة(٣٤).

٣- تعريف مفهوم المسئولية الاجتماعية

تعددت التعريفات العلمية لمفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات ، إلا أن الباحث سيقوم فيما يلي بإيراد مجموعة من أشهر هذه التعريفات تنوعت بين تعريف قدمه أحد كتب الإدارة الشهيرة عام ٢٠٠٠، وتعريف آخر لإحدى الموسوعات العلمية الشهيرة عام ٢٠٠٩ ، والتعريف الذي تبناه التقرير العلمي لوزارة الاستثمار المصرية بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ٢٠٠٧ ، وتعريف شهير لإحدى منظمات الأعمال الكبرى الأمريكية عام ٢٠٠٩ . ويحاول الباحث من خلال طرح هذه التعريفات استخلاص عناصر هذا المفهوم.

فيعرف أحد الكتب الأجنبية الشهيرة في مبادئ الإدارة عام ٢٠٠٠ مفهوم المسئولية الاجتماعية على أنه الإقرار بأن لأنشطة الشركة أثر على المجتمع ، وبالتالي ضرورة أخذ هذا الأثر في الاعتبار عند صنع قرارات الشركة(٣٥).

وطرح د. محمد العزازي عام ٢٠٠٤ في محاضراته في مقرر منظمات الأعمال والمجتمع بكلية العلوم الإدارية – أكاديمية السادات للعلوم الإدارية نفس المفهوم للمسئولية الاجتماعية من حيث أن المنظمة يجب أن تكون مسئولة عن تصرفاتها وأنشطتها التي تؤثر على الأفراد والمجتمعات والبيئة المحيطة بها، إلا أنه أضاف بالحديث عن وجود نوعين آخرين للمسئولية وهما المسئولية الاقتصادية للمنظمة أمام أصحاب الأسهم والمسئولية القانونية أمام الحكومة ، وأنه يتعين على منظمات الأعمال إحداث توازن بين هذه المسئوليات ، بل إحداث تكامل بينها(٣٦).

وتبني التقرير العلمي الصادر عن وزارة الاستثمار بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ٢٠٠٧ تحت عنوان " حلول قطاع الأعمال للتنمية البشرية"، المفهوم الذي يقضي بأن الشركة ليست مسئولة عن آثارها المحلية فحسب ، بل عن الآثار الاجتماعية والبيئية لأنشطتها أيضا ، ومن ثم تضع الشركة الأنظمة التي تضمن أخذ هذه الآثار بعين الاعتبار في عملية صنع القرارات اليومية وأن تشترك مع الأطراف المعنية من أجل ضمان التحسين المستمر(٣٧).

بينما عرفت موسوعة Wikipedia عام ٢٠٠٩ مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات على أنه مرادف لمواطنة الشركة وعلى أنه شكل لإلزام الشركة لنفسها بقواعد تدخل في نموذج الأعمال التجارية ؛ بحيث تضع الشركة لنفسها آلية تنظيم ذاتية من شأنها أن تراقب وتضمن التزام الشركة بالقوانين والمعايير الأخلاقية والمعايير الدولية. فإدارة الشركة تتمسك بمسئوليتها عن آثار أنشطتها على البيئة

والمستهلكين والموظفين والمجتمع المحلي الذي تمارس نشاطها فيه ، كما أنها مسئولة عن آثار أنشطتها على أصحاب الأسهم وجميع الأطراف المشاركة على الساحة ، كما يتضمن هذا المفهوم سعي الشركة بشكل يتسم بالمبادرة إلى تعزيز المصلحة العامة ووقف أي أنشطة تضر بالمصلحة العامة ، وإلى الأخذ في الاعتبار مفهوم المصلحة العامة عند صنع واتخاذ القرار(٣٨).

بينما قدم بنك ميلون نيويورك Bank of New York Mellon عام ٢٠٠٩ تعريفه لمسئوليته الاجتماعية على أنها بمثابة برنامج للشراكة قائم على القيم المشتركة ، ويعتمد على النجاح في التزام الموظفين بهذه الشركة بهذه القيم ، وهو يعكس التزام الشركة باستدامة الحفاظ على البيئة والمجتمع ، وهي التزامات للإدارة أمام أصحاب الأسهم والموظفين والمجتمعات المحيطة بالشركة ، وهذه الالتزامات ترتبط بمعايير عالية للحوكمة والأخلاق وبتقديم المنتجات والخدمات بما يحقق توقعات العملاء والأطراف الأخرى المشاركة وبما يحافظ على الموظفين الأكفاء في الشركة ويجذب موظفين أكفاء جدد ، وبما يقدم دعما كبيرا للمجتمع المحلي للبنك، ويحسن من الآثار البيئية والاجتماعية لأنشطة الشركة وأنشطة مورديها(٣٩).

ومن خلال هذه التعريفات العلمية المتعددة ، يمكن للباحث استخلاص العناصر التالية الرئيسية لمفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات ، وذلك على النحو التالي:

أ- إدراك وإقرار إدارة الشركة وموظفيها فكرا وكتابة بمسئوليتها الاجتماعية من خلال نظم داخلية تقرها الشركة وتلزم نفسها بها.

ب-تتضمن المسئولية الاجتماعية مسئولية الشركة عن الآثار البيئية والاجتماعية لأنشطتها ، ومفهوم الآثار يعني النتائج بعيدة الأمد لأنشطة الشركة، أي أن الأمر لا يتوقف عند التأثيرات المباشرة أو النتائج قصيرة الأمد لأنشطة الشركة ؛ ذلك أن الأمر يتعلق بالاستدامة البيئية والمجتمعية .

ج- تعدد الأطراف التي تتحمل إدارة الشركة مسئوليتها الاجتماعية بين أطراف داخلية وخارجية من الموظفين بالشركة نفسها وعملاء الشركة وموردیها ومجتمعها المحلي .

د- ارتباط المسئولية الاجتماعية بمفاهيم أساسية وهي : أخلاقيات الأعمال ومواطنة الشركة و حوكمة الشركات ، والعقد الاجتماعي الجديد .

هـ- تتطلب ممارسة المسئولية الاجتماعية إحداث التوازن مع المسئوليات الأخرى للشركة مثل المسئولية الاقتصادية أمام أصحاب الأسهم والمسئولية القانونية أمام الحكومة .

و- الإدارة الرشيدة للشركة هي التي لا تكتفي بإحداث التوازن فقط بين هذه المسئوليات؛ بل إنها تعمل على جعل كل منهما تكمل الأخرى وتساندها.

ز- تعد المسئولية الاجتماعية بمثابة خط أحمر لا يمكن أن تتجاوزه إدارة الشركة عند اتخاذها قراراتها المختلفة ؛ حيث يجب أن تراعي مصالح وتوقعات الأطراف المسئولة اجتماعيا أمامها.

ح- ترتبط المسئولية الاجتماعية للشركة بمفهوم التخطيط الاستراتيجي الذي لا يعني فقط التخطيط طويل الأمد بل ينبغي أن يصاحبه رؤية ورسالة وقيم وأهداف فرعية ورئيسية .

ط- يرتبط مفهوم المسئولية الاجتماعية بمفهوم الأثر أي النتائج بعيدة الأمد لأنشطة الشركة على استدامة البيئة والمجتمع ، وبالتالي على استدامة الشركة.

ثانيا : نموذج أولي مقترح لتقويم أداء وأثر ممارسة الشركات لمسئوليتها الاجتماعية

في البداية ، يجب تحديد المفهوم العلمي الشامل المقترح للمسئولية الاجتماعية لشركات الأعمال قبل تحديد معايير ومؤشرات تقويم أداء ممارسة الشركات لمسئوليتها الاجتماعية.

لقد توصل الباحث بعد استخدامه للمنهج التطوري في رصد وتحليل نشأة وتطور المفهوم العلمي للمسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص وتطور الأسس المنطقية الفلسفية والعلمية لهذا المفهوم وتطور التعريفات العلمية المختلفة لهذا المفهوم إلى التعريف التالي لمفهوم المسئولية الاجتماعية لشركات الأعمال:

" التزام رسمي عن اقتناع من جانب إدارة شركة الأعمال بالتوازن والتكامل في تحقيق مصالح شركائها من أصحاب الأسهم والعاملين بالشركة والمقرضين والحكومة والموردين والموزعين المستهلكين ومؤسسات المجتمع المحلي الرسمية والمدنية (في مجالات الغذاء والصحة والمياه والصرف الصحي والتعليم والتأمين والمعاشات والبيئة والثقافة والإعلام) والجمعيات الأهلية والمواطن ، وذلك لتحقيق الاستدامة البيئية والمجتمعية،وذلك من خلال مساهمة الشركة في مشروعات هذه المؤسسات بنظام التبرع و تغطية التكاليف،ومن خلال تحقيق هامش معقول غير مبالغ فيه في أرباح الشركة من مشروعاتها الاقتصادية ، وفي المقابل يعمل هؤلاء الشركاء على الوفاء بالتزاماتهم في مساندة إدارة الشركة على تحقيق أهدافها في استدامة الشركة ونموها وتوسعها ، ويأتي كل هذا في إطار نوع من عقد اجتماعي جديد بين كل هؤلاء الأطراف لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع "

ويمكن الخروج بعناصر هذا التعريف العلمي التي يمكن أن تشكل المحددات العلمية لممارسة الشركة لمسئوليتها :

١- التزام رسمي من جانب إدارة الشركة في بيان مهامهما وفي لائحتها وفي تنظيمها من خلال إدارة معينة داخل الشركة معنية بممارسة المسئولية الاجتماعية.

٢- أن يكون هذا الالتزام نابعا عن قناعة تامة من جانب إدارة الشركة بأهمية المسئولية الاجتماعية للشركة في استدامة الشركة ونموها وتوسعها.

نموذج أولي مقترح لتقويم أداء وآثار ممارسة شركة الأعمال لمسئوليتها الاجتماعية

المعايير	المؤشرات
المدخلات	- مدى نص رسالة الشركة وبيان مهامها على هذه المسئولية. -مدى وضوح مفهوم هذه المسئولية وأبعادها في رؤية الشركة. -مدى وجود بعد المسئولية الاجتماعية في الخطط الإستراتيجية والتشغيلية للشركة. -مدى اقتناع الإدارة العليا بأهمية هذه المسئولية. -مدى وضوح أبعاد هذا المفهوم لدى فكر الإدارة العليا. -مدى اقتناع أصحاب الأسهم بأهمية هذه المسئولية. -مدى وضوح أبعاد هذه المسئولية لدى مستويات الإدارة المختلفة. -مدى وجود إدارة أو قسم بالشركة معني بهذه المسئولية من حيث التخطيط والتنسيق و الرقابة. -حجم المخصصات المالية للمساهمة في مشروعات اجتماعية خيرية وبنظام استرداد التكلفة . -عدد وحجم المبادرات المجتمعية التي تطرحها الشركة. -مدى شيوع بعد المسئولية الاجتماعية داخل الثقافة التنظيمية للشركة. - مدى معقولية هامش الأرباح المستهدف. - مدى معرفة إدارة الشركة بأعراف وتقاليد المجتمع المحلي.
الأنشطة	-حجم المساهمات المالية الفعلية للشركة في مشروعات اجتماعية خيرية (صحية – مياه الشرب والصرف الصحي و التعليم والنقل والبيئة) -مدى مراعاة الشركة في أنشطتها للالتزامات والاشتراطات البيئية المقررة محليا ودوليا. -حجم دخول الشركة في شراكة مع الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني. -مدى التزام الشركة بالقوانين والقواعد في ممارستها لأنشطتها. -مدى التزام الشركة بالأعراف والتقاليد المجتمعية في ممارستها لأنشطتها. - حجم مساهمات الشركة في الأنشطة البحثية والعلمية. - مدى تنفيذ الشركة للمبادرات المجتمعية التي طرحتها.
المخرجات	- مدى التزام الشركة بدفع الضرائب المقررة عن إيراداتها في المواعيد المحددة. - حجم شهادات الأيزو الحاصلة عليها الشركة. -مدى معقولية هامش ربح الشركة المتحقق. -نسبة العاملين المؤمن عليهم داخل الشركة. -مستويات دخول العاملين بالشركة. -حجم الخدمات الاجتماعية للعاملين بالشركة. -حجم الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الشركة للمجتمع المحلي و أعداد المستفيدين . -حجم المخالفات القانونية للشركة. - مدى شفافية الشركة في الإعلان عن أنشطتها وأدائها
النتائج	- مدى رضاء المستهلكين عن جودة وأسعار منتجات الشركة. - مدى رضاء مؤسسات المجتمع المدني عن أداء الشركة. - مدى رضاء المواطن عن الأداء الاجتماعي للشركة . -مدى تقييم التقارير الرسمية عن الأداء الاجتماعي للشركة . - مدى تقييم الأبحاث والتقارير العلمية عن الأداء الاجتماعي للشركة. - مدى تقييم مؤسسات دولية عن الأداء الاجتماعي للشركة. -مدى تزايد العاملين بالشركة . -مدى ارتفاع المستويات المعيشية للعاملين بالشركة . - مدى رضاء العاملين بالشركة عن إدارة الشركة. - مدى رضاء المقرضين والموردين والموزعين عن الشركة . -مدى مساهمة الشركة في حل مشكلات المجتمع المحلي .
الآثار	- مدى مساهمة الشركة في تخفيض نسبة البطالة بالمجتمع المحلي. - مدى مساهمة الشركة في تخفيض نسب التلوث البيني (الهوائي والسمعي والبصري). -مدى مساهمة الشركة في تنمية المجتمع المحلي . - مدى استدامة الشركة ونموها وتوسعها .

٣-التزام بالتوازن والتكامل في تحقيق مصالح شركاء الشركة من أصحاب الأسهم والعاملين بالشركة والمقرضين والحكومة والموردين والموزعين المستهلكين ومؤسسات المجتمع المحلي الرسمية والمدنية (في مجالات الغذاء والصحة والتعليم والتأمين والمعاشات والبيئة والثقافة والإعلام) والجمعيات الأهلية والمواطن.

٤-هذا الالتزام من جانب إدارة الشركة يدور حول تحقيق الحفاظ على سلامة البيئة والمجتمع .

٥-يظهر هذا الالتزام من جانب إدارة الشركة في مؤشر مساهمة الشركة في المشروعات المجتمعية بنظام التبرع أو تغطية التكاليف .

٦-يظهر هذا الالتزام أيضا من جانب إدارة الشركة في مؤشر تحقيق أرباح معقولة غير مبالغ فيها من المشروعات الاقتصادية للشركة.

٧-ثمة التزام آخر نابع من جانب شركاء إدارة الشركة بالعمل على مساندة إدارة الشركة على استدامتها ونموها وتوسعها ، وهو ما يأتي فى إطار نوع من عقد اجتماعي جديد ، ويظهر هذا الالتزام من جانب هؤلاء الشركاء في قيام كل شريك بدوره في مساندة الشركة من خلال مساعدتها على الإنتاج وبيع منتجاتها أو تقديم خدماتها لتحقيق الإيرادات والأرباح المعقولة.

٨-تأتي الغاية النهائية لتطبيق هذا العقد الاجتماعي الجديد في تحقيق التنمية المستدامة التي تعني الوفاء باحتياجات الأجيال الحاضرة في الوقت الحاضر دون التأثير على قدرة الأجيال الحاضرة على تلبية احتياجاتها المستقبلية ودون التأثير على قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها.

وبناء على هذه المحددات العلمية التي توصل إليها البحث لمفهوم المسئولية الاجتماعية لشركات الأعمال ، توصل الباحث إلى نموذج مقترح لتقويم أداء وأثر ممارسة الشركة لمسئوليتها الاجتماعية.

يقوم النموذج الأولي المقترح على أساس نموذج الأثر الذي يطبقه البنك الدولي والمؤسسات الدولية في تقويم النتائج بعيدة الأمد للمشروعات المختلفة ، وتقوم فكرة هذا النموذج – كما سبق الإشارة إليه- على فكرة التسلسل المنطقي التكاملي من مجموعة من المعايير للمدخلات والأنشطة والمخرجات للوصول إلى النتائج والآثار المنشودة .

ومن ثم يقوم النموذج المقترح من جانب الباحث على مجموعة من المعايير والمؤشرات التي يقترحها الباحث لتقويم أداء وآثار ممارسة الشركة لمسئوليتها الاجتماعية وذلك بناء على التحليل العلمي السابق لتطور ونشأة المفهوم العلمي للمسئولية الاجتماعية وتطور الأسس المنطقية الفلسفية لهذا المفهوم ، وبناء على المحددات العلمية للتعريف المقترح لهذا المفهوم .

نتائج البحث

بعد إجراء تحليل علمي لنشأة وتطور المفهوم العلمي للمسئولية الاجتماعية ولتطور الأسس المنطقية الفلسفية التي تقف وراء هذا المفهوم ، باستخدام المنهج التطوري ، توصل البحث إلى النتائج التالية :

١- نشأت المسئولية الاجتماعية كفكرة في القرن السابع عشر ، عندما طرح فلاسفة تلك الفترة نظرية العقد الاجتماعي ، إلا أنه لم يتم التأصيل العلمي لهذا المفهوم إلا في أواخر القرن التاسع عشر ، عندما ظهرت مدرسة الليبرالية الاجتماعية ، وبدأ تطبيق المفهوم في الولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين مع إصدار قوانين تحدد قواعد لممارسة الشركات أنشطتها وتمنع الاحتكار وتحمي المستهلك ، وتزايد التأصيل العلمي لمفهوم المسئولية الاجتماعية لشركات الأعمال في ثلاثينيات القرن العشرين عقب الكساد الكبير ومع ظهور مدرسة الليبرالية المنظمة في هذا الوقت ، لكن تراجع التأصيل العلمي للمفهوم ولتطبيقه مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وبدء حركة تأميمات في الدول الرأسمالية وتصاعد الدول الاشتراكية ، إلا أنه بدأت حركة جديدة للتأصيل العلمي للمفهوم مع نهاية سبعينيات القرن العشرين واتجاه بريطانيا والولايات المتحدة إلى الخصخصة ؛ الأمر الذي أفرز الآن محاولات كبيرة للتأصيل العلمي لمفهوم المسئولية الاجتماعية لشركات الأعمال في مفاهيم علمية حديثة مثل مواطنة الشركة والحوكمة والعقد الاجتماعي الجديد.

٢- تطورت الأسس المنطقية الفلسفية والعلمية لمفهوم المسئولية الاجتماعية لشركات الأعمال من الحرية الإيجابية ثم أخلاقيات الأعمال بمفهوميها التقليدي والحديث ثم مفهوم حوكمة الشركات ثم مفهوم العقد الاجتماعي الجديد.

٣- توصل البحث إلى تعريف جديد شامل لمفهوم المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص ، وإلى محددات هذا التعريف من طبيعة المسئولية واتجاهاتها وأطرافها ووسائلها ونتائجها وآثارها.

٤- اقترح البحث نموذجا أوليا بمعايير دولية وبمؤشرات علمية لتقويم أداء وآثار ممارسة شركات الأعمال لمسئوليتها الاجتماعية.

---

(١) طه عبد العليم ، مسئولية الشركات في الأزمة الاقتصادية العالمية ، صفحة قضايا وآراء ، جريدة الأهرام المصرية في ٥ ابريل ٢٠٠٩ .

(٢) سمير عبد الغني محمود ، المسئولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ، كتاب الأهرام الاقتصادي، عدد٢٤٩ (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، يوليو ٢٠٠٨).

(3) White Allen L. , Is It Time to Rewrite the Social Contract?, www.bsr.org , April 2007

(4) Environmental, social and Governance :Moving to Mainstream Investing, B.S.R.,www.bsr.org , june 2008

(5) Hodge ,B. J. and W.P, Anthony , Organizational Theory: A Strategic Approach(New Jersy : Prenticc-hall ,inc. , 1999) p. p. 55-58

(٦) هبة نصار ، المسئولية الاجتماعية لرجال الأعمال في مصر –بحث ميداني استطلاعي ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، عدد ٢٣٨ (القاهرة: مؤسسة الأهرام ، ٢٠٠٧)

(٧) تقرير "حلول قطاع الأعمال للتنمية البشرية" الصادر عن وزارة الاستثمار بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (القاهرة : وزارة الاستثمار ، ٢٠٠٧) ص ١٦

(٨) المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لأكاديمية السادات للعلوم الإدارية ٢٠٠٩ بعنوان "التوجهات الاستراتيجية للمسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية " (القاهرة : مركز الاستشارات والبحوث والتطوير بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، ٢٦ و ٢٧ أبريل ٢٠٠٩)

(٩) – محاضرات د. سلوى شعراوي جمعة في مقرر تحليل السياسات العامة لطلبة تمهيدي دكتوراه للعام الجامعي ٢٠٠٣/٢٠٠٤

Understanding Impact Evaluation (what is impact evaluation , WWW. - Worldbank .org ,p.1

(١٠) محاضرات د. محمد العزازي في مقرر منظمات الأعمال والمجتمع بكلية العلوم الإدارية – أكاديمية السادات للعلوم الإدارية في الفصل الدراسي الأول للعام الجامعي ٢٠٠٤/٢٠٠٥

(11) White Allen L. , op.cit , p. p. 3,4

([12]) Social liberalism, www.en.wikipedia.org/wiki/Social_liberalism ,p..1

(13) Pride, William M and others , Business (New York: Houghton Mifflin Company, 2000) p. p. 44,45

([14])مصطفى حسن عبد الله ،المسئولية الاجتماعية للإدارة ، موسوعة ويكيبديا ، www.en.wikipedia.org ، يوليو ٢٠٠٨

- Pride, William M and others , op.cit. , P. P. 44, 45

([15]) Ordoliberalism, www.en.wikipedia.org/wiki/Ordoliberalism, p.1

([16]) أحمد رشيد ، إعادة اختراع وظائف وإدارة الحكومة (القاهرة: دار النهضة العربية ، ١٩٩٦) ص ص ١١، ١٢

([17]) سلوى شعراوي جمعة ، مفهوم إدارة شئون الدولة والمجتمع – إشكاليات نظرية ، في سلوى شعراوي جمعة (محرر) ، إدارة شئون الدولة والمجتمع (القاهرة : مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية –جامعة القاهرة، ٢٠٠١) ، ص ص ١٠، ١١

([18]) أحمد رشيد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٤ – ٢٧ السياسية –جامعة القاهرة، ٢٠٠١) ، ص ص ١٠، ١١

([19]) عبد الفتاح قنديل وسلوى سليمان ، مقدمة في علم الاقتصاد (القاهرة : دار النهضة العربية ،١٩٩١) ص ص ص ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤

([20]) Positive liberty , www.wikipedia.org/wiki/Positive _liberty , p.1
([21]) Ibid. p.2
([22]) Negative liberty , www.wikipedia.org/wiki/Negative _liberty , p.1
([23])Positive liberty , op. cit. , p. 2
([24])Social liberalism,op.cit. ,p. p.1,2
([25]) p.1 Ordoliberalism, ,op.cit,
([26]) Ibid, p. , p. 1,2
([27]) Hodge ,B. J. and W.P, op. cit , p. p. 55-58
([28]) Business Ethics , Wikipedia encyclopedia , www.en.wikipedia.org/wiki/ Business Ethics , march 2009
([29])Corporate governance , Wikipedia Encyclopedia , www.en.wikipedia.org/wiki/ Corporate governance, march 2009
([30]) Ibid. p.2
([31]) Corporate Sustainability , Wikipedia encyclopedia , www.en.wikipedia.org/wiki/ Corporate Sustainability, march 2009
([32]) احمد سيد مصطفى ، إدارة السلوك التنظيمي (القاهرة : المؤلف نفسه ، ٢٠٠٥) ص ص ٤٠٤ ، ٤٠٥

([33]) White Allen L., op.cit. , p. p. 15-20
([34]) Corporate Social Responsibility , Wikipedia encyclopedia , www.en.wikipedia.org/wiki/ Corporate social responsibility, march 2009

(35) Pride, William M and others , op.cit. , p. 44
(٣٦) محاضرات د. محمد العزازي في مقرر منظمات الأعمال والمجتمع بكلية العلوم الإدارية للعام الجامعي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ، **مرجع سبق ذكره**
(٣٧) تقرير "حلول قطاع الأعمال للتنمية البشرية" ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ١٦
(38) Corporate Social Responsibility Wikipedia encyclopedia , op.cit.
(39) Corporate Social Responsibility, www.Bank of New York Mellon.com , 2009

المجتمع والتحديات المركبة
الحالة المصرية نموذجاً

خضر أبو قورة*

أولا: فـــــى المدخل:

منذ أعوام قلائل ومصر الدولة والوطن والمجتمع تمر بعمليـة تغيـر هيكلـى وبنيوى كبيرة تنذر بمخاض عسير، يسبقه ويلحقه الكثير من التحولات، بعضـها قد يكون فى الاتجاه الصحيح والآخر قد يكون فى الاتجاه الخطأ، وربما الثالـث فى اتجاه التيه أو التوهان .

استطاع المجتمع المصرى تحقيق انجاز وصفه الكثير من المحللـين المنصـفين الذين يتسمون بالموضوعية والأمانة بالثورة المبدعة المتفردة والمتميـزة عـن معظم الثورات الكبرى الفرنسية والإنجليزية والألمانيـة والروسـية والصـينية والأمريكية ...الخ .

تلك الثورة أوقد شرارتها الشباب الذى يتسم بالطهارة والنقـاء . ولقـد أبهـرت الثورة العالم كله على مدار الثمانية عشر يومـاً الأولـى، والتـى اسـتطاعت بصمودها ونقائها إزاحة رأس النظام الديكتاتورى القمعى الذى كمم الأفواه وجثم على الصدور والنفوس ثلاثة عقود . ونجحت الثورة فى فتح الأبـواب والنوافـذ لتغيرات جذرية فى المجتمع ، تهدف إلى الحرية والكرامة الإنسـانية والعدالـة الاجتماعية من خلال الآليات الديمقراطية السليمة.

وبعد عام ونصف – تقريبا – من الثورة بدأ المجتمع فى مواجهة مجموعة من التحديات التى رُبما يبدو للكثيرين من المراقبين والمتابعين فى الداخل والخارج – محليا وإقليميا

* أ.د. خضر أبو قوره –أستاذ علم الاجتماع – مستشار بمركز دراسات التنمية البشرية – معهد التخطيط القومى

ودوليا- أن معظم إن لم يكن كل هذه التحديات أقل شأناً وخطرا من التحدى الكبير والامتحان العسير التى خاضته الثورة ونجحت فيه بامتياز وهو إسقاط رأس النظام ومجموعات القوة فى الصف الأول والتى يعتمد عليها ويستند إليها.

ومرة أخرى يجد المجتمع نفسه أمام مجموعة مركبة من التحديات ننتقى بعضها فيما يلى :

-المجتمع يتحرق فيه الملايين شوقا إلى العدل الاجتماعى، بينما يرتعد فيه الآلاف من مراكز القوى القديمة رّعبا وخوفا من العدل الاجتماعى .

-العدل الاجتماعى واحد من أسئلة الأخلاق الكبرى فى المجتمع المعاصر وهو أحد الركائز الكبرى لبناء مجتمع تنموى حضارى جديد . لايزال الكثير فى مصر يحصر هذه القضية المجتمعية الهامة والمحورية فى مشكلة الحد الأدنى والأعلى للأجور.

-من التحديات التى تواجه المجتمع كيف يكون فاعلاً منتجاً وليس ساكنا جامدا مطالبا بحقوق قبل أن يؤدى واجبات.

-كيف يكون مجتمع مواطنين أحراراً وليس مجتمعا من العبيد .(١)

ثانيا : بين يدى القضية:

هناك عدد من القضايا والمشكلات الجديرة بالبحث والاهتمام .

-مطلوب محاولة جادة متأنية وموضوعية لفهم وتحليل مجتمع مصر بعد عام ونصف من ثورة رائعة أذهلت الجميع بقدر ما أربكتهم . أسعدت وأرضت الكثيرين بقدر ما أتعست وأشقت القليلين . ثورة انتظرها جيلى وأجيال تسبقه وأخرى تلحقه ظن الكثيرون أنها لن تأتى أبدا بينما توقعها البعض – والعبد الفقير منهم والحمد لله بشهادة الكثيرين بالحدس والإسقاط والقياس ...الخ.

-إن الأسئلة الصعبة لها هواجس ، الأخلاق حينا والحدس حيناً آخر، وهذا وذاك لابد وأن يخضع للتحليل العلمى الرصين، حتى تكتسب المعرفة شرعية سلطتها إن حاولت أن تفيد وتثمر.

-حاول البعض ويحاول الإلتفاف على معنى الثورة . ولما كان المشتغلون بالمردود السياسى للثورات هم الأكثر استعجالا وارتجالاً فى استخلاص الدلالات الأكثر محاصرة لمعانيها . وليس هناك أخطر على ثقافة المعنى من انفلات المعنى، ولا أسوأ فى مسار ومسيرة الثورة، أية ثورة من حقبة زمنية تنغلق فيها المعانى، ويتداعى الناس على الثورة كتداعى الأكلة إلى القصعة.

-لقد غير الكثير من مواقعهم وأدوارهم وجلودهم وألسنتهم خاصة فى مواجهة المطلب الاجتماعى الكبير لأنه الأكثر إفرازا للتناقضات والمصالح، خاصة عندما يصطدم الممكن الثورى بالشرعية التى أنتجها . ثم هل يتمكن من إنتاج سلطة يجب عليها أن تقنع ثم تقنع وتقنع وتصبر وتصابر وترابط، حتى تتمكن من إحداث تغيير كبير فى بنية الداخل حتى لايحتاج الأمر إلى ثورة جديدة تكون صعبة جدا.

-المجتمع عاش ستة عقود ، بعد ثورة يوليو ، تنقسم إلى ثلاث مراحل الأولى من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠ والثانية من ٧٠ حتى ٨١ والثالثة من ٨١ حتى ٢٠١١ والثلاث بينهم من القطيعة أكثر من التواصل . تناقضات وتراكمات الماضى يكتسب بعضها جهوزية التربص بالماضى تربصا لايعرف حدوداً. عينه على الغنيمة حتى ولو هزيلة . وقد ركز جهل تأويله وتحريضه ضد الثوار والثورة وأحيانا ضد الصالح العام.

-إن جميع الفرقاء المتصارعين بعد أن انقشع غبار الثورة يخسرون الاطمئنان والسلام والأمان وأحيانا الكرامة لماذا ؟ لأنهم ينفكون فى البحث عن مصالحهم هم ومغانمهم هم . كم يكسبون من تلك المواءمة وكم يخسرون؟

الكثرة الغالبة تمارس وتلعب بعيداً عن آمال وتطلعات الثورة والثوار والمجتمع الكبير . تنسى وتتجاهل الضمير الجمعى ، العقل الجمعى ، تنسى المجتمع الكبير. تنسى أو تتناسى أن صالح الأجزاء ينبغى أن يلحق بصالح الكل والكل هنا هو الكل المجتمعى الكبير الذى ينبغى أن يكون أمامه كل الأبواب مفتوحة

وكل الفرص متاحة . لكى يكون المجتمع ممكنا وليس مجازا . الإشكالية الكبرى هى كيف يكون المجتمع ممكنا للنهضة بعد الثورة والتقدم بعد التخلف واليقظة بعد السكون والتثاؤب (٢)

ثالثا: تحديات إعادة صياغة البنية المجتمعية:

للأسف الشديد فإن كثيرا من المؤسسات البحثية أغفلت بدرجة أو بأخرى دراسة العلاقة البينية ذات التأثير والتأثر بين الواقع البنيوى الذى أنتجته الثورة محليا وإقليميا وعالميا إيجاباً فيتم تعظيمه وسلباً فيتم علاجه وتحجيمه.

فبالرغم من الإنجازات التى تحققت فى الواقع المجتمعى من إحداث تغيير حقيقى فى قضايا السياسة والاقتصاد والاجتماع والإدارة وعلاقة الفرد والأسرة بالمجتمع والتى دبت فى شرايينها روح المواطنة والإحساس بالكرامة وتلك كلها أمور طيبة إيجابية لكن للأسف الشديد اختلط ذلك بكثير من مظاهر الفوضى والانقسامات الحاده وظهور الكثير من المطالبات الفئوية مما كان له تأثير سلبى فى تعطيل مسار التغير الذى يفتح أبواب التقدم نحو إعادة صياغة قسمات مجتمع مصرى جديد . وبدا فى بعض الأحيان أن النكوص للوراء والخلف أقوى وأظهر من الاقتحام إلى الأمام وباتت صورة المستقبل ملتبسة مليئة بالغيوم أحياناً والغبار أحياناً أخرى. (٣)

وكانت الصورة الأكثر وضوحاً بعد قرابة العام والنصف من عمر الثورة أن شبكة علاقات القوى فى المجتمع بدت مرتبكة بسبب الصراعات المتسارعة الكثيفة وأحيانا العنيفة . ولم يستطع طرف من الأطراف أن يزعم – ولو بالإدعاء – أنه قادر وحده على حسم الأمور فى إتجاه بعينه ولصالحه وإلا لكان قد فعل.

وإذا حاول الباحث صاحب هذه السطور التشخيص الدقيق باستقراء دروس وعبر علم الاجتماع السياسى فى تعامله مع ظاهرة الثورة ودروسها وعبرها المستقاه خاصة فى بعض المجتمعات القريبة الشبه بظروفنا خلال عقدى الثمانينيات

والتسعينيات من القرن العشرين والمليئة بالدروس والعبر والتى تؤسس لواجب وطنى وهو المزيد من البحث والتحليل الإمبيريقى متعدد الاتجاهات والوسائل والأبعاد..

وهذه النتيجة نوجزها فى الفقرات القليلة التالية:-

إن جميع الفرقاء المتصارعين – بعد أن ينقشع غبار الثورة ويهدأ زلزالها وتوابعه فإن الكثيرين منهم يخسرون الإطمئنان والسلم النفسى والأمان الاجتماعى وأحياناً الكرامة وأحياناً قيمة العمل الوظيفى والبعض قد يخسر ذاته سواء علم بذلك أو دون أن يدرى. وهنا نطرح السؤال الأخطر لماذا؟

والجواب فى بساطة وشجاعة لأن هؤلاء الفرقاء يصرون فى البحث عن مصالحهم وينفكون فى الجرى واللهث وراء مغانمهم فى هذه الصفقة أو تلك .. كم يكسبون من المواءمة وكم يخسرون ؟ وعند هذه النقطة المفصلية فإن الباحث صاحب هذه السطور يقرر بضمير مستريح أن هذه النقطة المفصلية التى تم إبرازها فى الفقرات السابقة ينبغى أن تكون مجال دراسة مستفيضة فى العمق فى أحد برامج الأبحاث بالمعهد فى العام البحثى الجديد. وهذا اقتراح أرجو أن ينال الدعم اللازم ويحظى بالرعاية التى تليق بعظم القضية ورسالة المعهد العريق.

رابعا : تحديات أظهرتها نتائج الانتخابات:

أنجز المصريون عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ثلاثة انتخابات ، الانتخابات التشريعية "الشعب والشورى" والانتخابات الرئاسية . فى التشريعية فلقد كان هناك شبه إجماع على نزاهتها بالرغم من بعض المخالفات أو العثرات التى تعكس فى جزء منها طبيعة المجتمع المصرى وخصائص مكوناته.

فإذا أخذنا الانتخابات التشريعية "مجلس الشعب " نموذجا فلقد أحدثت اتجاهات الرأى العام بصددها تبايناً واضحا من نتائجها. تبايناً فرض تحديات عديدة يتعين مواجهتها المواجهة الصحيحة والموضوعية بقدر حجمها فهناك من يراها مدخلا

لوضع جديد يفرض شمولية دينية تحاول إعادة إنتاج استبداد جديد ربما يتفوق على الاستبداد الذى مارسه النظام السابق من خلال سياسات الحزب الوطنى المنحل. وهناك فصيل آخر يرى فيها ممارسات خادعة استغلت حالة فقر وعوز قطاعات كبيرة من المصريين فى القرى والنجوع وأحياء الحضر الفقيرة من أجل مكاسب سياسية. وهناك من يعارض نتائجها جملة وتفصيلاً وهناك من يحترم المسار الانتخابى من منطق احترام المبدأ الديمقراطى وهناك من يعارض شرعيتها جملة وتفصيلا لمصلحة مايسميه هذا الفريق بشرعية الثورة وشرعية الميدان وهناك قطاعات واسعة ترى فيها مخرجاً للمجتمع ينتقل فيها ومعها من حالة عدم الاستقرار والتوهان إلى نظام سياسى واجتماعى واقتصادى جيد وجديد يحقق درجة أكبر من إشباع الحاجات الأساسية والعدالة وكرامة الإنسان. (٤)

إذا ما أضفنا إلى ماسبق مشهد الانتخابات الرئاسية فى جولتها الأولى ثم الثانية وماجاء فى الأخيرة من حالة من إرباك جعل المشهد برمته شديد الالتباس يطرح الكثير من التساؤلات ولا يقدم حتى القليل من الإجابات وأفرز ذلك الحال تحديات أخرى من نوع جديد نتجت عن حالة الانقسام الحاد فى بنية الرأى العام المجتمعى مما أوجد أزمات من نوع جديد لم يتصورها المجتمع من قبل وتفرض عليه تحديات ومشكلات تحتاج لعلاج سريع.(٥)

خامسا : تحديات فى طبيعة القوة التى واجهتها الثورة المصرية

كانت جملة لا أحد يعرف مايخفيه المستقبل القريب والوسيط والبعيد فى مصر والعالم العربى هى إحدى الجمل الشهيرة لميشيل جوبير وزير خارجية فرنسا أثناء وبعد حرب أكتوبر المجيدة عام ١٩٧٣.

عبارة تصلح للطرح بعد عام ونصف على ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وسقوط رأس النظام الرئيس المخلوع ، وبعض أركان حكمه.

الجديد فى الأمر أن ثورة٢٥ يناير المصرية لم تكن ضد حكم فرد مستبد يمارس ديكتاتورية مطلقة السلطات دون حسيب أو رقيب بقدر ما كانت ثورة ضد نظام كامل لبنية الدولة المطلقة المستبدة نظام يجمع تحالفاً بين الثروة والسلطة فى

إطار دائرة رأس المال العالمى أو المعولم.

لأول مرة نرى فى صدارة مؤسسة الحكم عناصر من كبار التجار فى القطاع الخاص يدخلون فى مؤسسة الحكم بشكل مباشر كوزراء ومسئولين حكوميين نافذين فى مختلف مجالات الحكم فى الدولة فى حالة زواج غير شرعى وغير قانونى وغير أخلاقى بين الثروة والسلطة . فريق عينه على مصالحه الخاصة قبل وأهم من الصالح العام، ليس فقط فى السياسات الاقتصادية رغم أهميتها، ولكن امتد نفوذ الفساد إلى السياسات الاجتماعية رغم خطورتها . والمتأمل فى السياستين الاقتصادية والاجتماعية فى مصر خلال العشر سنوات السابقة على الثورة فى ٢٥ يناير يدرك حجم الكارثة التى كان يسير فيها الوطن (الدولة والمجتمع) . وكان التحدى فى طبيعة القوة التى واجهتها الثورة كامنة على مستويين الأول مستوى التفكيك المتمثل فى محاكمة رئيس النظام السابق المخلوع ومعه كبار رؤوس نظامه، ولكن أيضا على مستوى التأسيس وهو مراجعة مجمل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية مما يحتاج لكافة الجهود الوطنية المخلصة والمتجردة من المصلحة والهوى لبناء مصر الجديدة وهذا تحدى من نوع جديد. (٦)

سادسا: تحديات ضرورة اجتياز مرحلتى التفكيك والتركيب:

من نوافل القول أن مصر مجتمع كبير تاريخيا وجغرافيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وسياسيا ومايجرى فيه لايمكن تجاهله على المستوى الإقليمى بل والعالمى.

فلأول مرة منذ بدايات القرن التاسع عشر وتحديدا ١٨٠٥ وقيام دولة محمد على باشا (قرنان وسبع سنوات) تجرى انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية يفوز فيها شخص بنسبة ٥١.٧% مقابل ٤٨.٣% حصل عليها منافسه والفائز ينتمى لجماعة الإخوان المسلمين التى كانت توصف لسنوات كثيرة بالمحظورة. وكان مولد نتيجة الانتخابات أشبه بالولادة العسيرة فى كل شئ .(٧)

وبعيدا عن ترف الانتخابات والنتائج والمغانم، والكاسبين الرابحين والخاسرين

وتوزيع الحصص والمغانم فإن المطلوب هو المسارعة إلى إيجاد عدد من الحلول الجذرية والموضوعية والعاجلة لأهم المشكلات الحادة وأهمها البطالة ، الاستقرار الأمنى والقضاء على مظاهر الفوضى والبلطجة ، واعتبار أن الجيش المصرى خط أحمر لايمكن تجاوزه أو كسره أو إضعافه فهو حصن الوطن وقلعته . وضع حزمة من المبادرات لاستعادة الاستثمارات الوطنية ورؤوس الأموال الهاربة وتقديم حزمة من الحوافز والضمانات للاستثمارات العربية والأجنبية ، تشجيع السياحة وضرب أوكار الفساد فى كل المواقع.(٨)

التوجه الصحيح لمصلحة مصر المجتمع والوطن، والكف عن صب الزيت على النار، والدعوة إلى الحكمة والموضوعية والمصارحة . وختاما لابد من إعادة إحياء وتجديد دور النخبة المخلصة النقية وما أكثرها فى مختلف مفاصل المجتمع حتى لايترك الأمر والنهى للشارع وأصحاب الحناجر وهواة القنوات الفضائية، والابتعاد عن خطاب العواطف وإثارة العداوات والغرائز من كل الأنواع.(٩)

المصلحة الكلية العامة تفترض ألا يتم استبعاد أى طرف من تحمل مسئولياته كاملة، فالمسئولية والواجبات مقدمة على الحقوق حتى يصل بمصر الوطن والمجتمع إلى بر الأمان ويتم فتح صفحة جديدة بعيداً عن من الغالب ومن المغلوب . صفحة يتوارى فيها الظالم وينتصر فيها للمظلوم بعيداً عن الثأر والجدل البيزنطى . نحن نحتاج للأعمال والإنجازات والأفعال لا الثرثرة وطاحونة الأقوال. فمصر المجتمع والوطن تحتاج من الجميع الكثير والكثير . مطلوب وفوراً أن تعمل مصر من أجل مصر ويحذر الجميع من أن تعمل مصر ضد مصر . فالكل، نعم الكل، زائل لا محالة يوماً ما والباقى هو مصر الوطن والمجتمع ، التاريخ والجغرافيا والثقافة.

سابعا :قائمة المصادر والمراجع:

١- خير الدين حسيب حول الربيع الديمقراطى العربى ، الدروس المستفاده ، مجلة المستقبل العربى ، العدد ٣٨٦ ، بيروت ، لبنان ، ابريل ٢٠١١.

٢- فهمى جدعان نحن والديمقراطية ، منظور تنويرى عالم الفكر ، السنة ٢٩ ، العدد ، مارس ٢٠٠١ ، ص ١٥٨ ومابعدها.
٣- د. حسن سلامة ثلاثة سيناريوهات لمستقبل الدولة فى مصر ، ملحق مجلة السياسة الدولية ، عدد يناير ٢٠١٢.
٤- د. سليمان العطار بنية ثقافة جديدة تتحدى الأطر التقليدية ، السياسة الدولية ، مرجع سابق.
٥- برهان غليون- الديمقراطية من منظور المشروع الحضارى - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - لبنان ٢٠٠١ ص ٤٤٠
٦- اليقظة العربية ما سيتغير ، نهاية نظام إقليمى ، لوموند دبلوماتيك ، الطبعة العربية ، مارس ٢٠١١.
٧- أوليفيه روا الثورات مابعد الإسلامية ، لوموند ، عدد ١٣ ،١٤ فبراير ٢٠١١
٨- محمود عبدالفضيل نواقيس الإنذار المبكر ، دار العين ، القاهرة ٢٠٠٨ ص ٣٤ ومابعدها.
٩- حسن حنفى وآخرون " تغير البنية المجتمعية وتأثيره على الشخصية المصرية فى ضوء التحولات الثقافية ، تقرير بحث التراث والتغير الاجتماعى ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، القاهرة ٢٠٠٢ ، ص ٢٩٣ ومابعدها.
وأنظر أيضا:
نور الدين الفص الربيع الديمقراطى العربى ، الاستثناء يؤكد القاعدة ، مجلة المستقبل العربى السنة ٣٣ العدد ٣٨٦ ، بيروت ، لبنان ابريل ٢٠١١
يوسف الشورى التحولات العربية ومفاجآت الثورات ، مجلة المستقبل العربى ، السنة ٣٤ ، العدد ٣٨٩ ، بيروت ، لبنان ، يوليو ٢٠١١